

القانونية . فالأصل في الإرادة هي تلك المعير عنه حتى ولو كانت مخالفة للإرادة الباطنة . ومن الحجج التي استدلووا بها ما يأتي:
أ- إريخية: يرون أن الالتزام قد نشأ بإجراء شكلي دائماء و بغير هذه الشكلية فغنه لا يوجد + و إعلان الإرادة هو البقية الباقية من
الشكلية؛ فالتطور خفف من الشكلية ولكن لم يؤدي إلى اختفائها فإعلان الإرادة هو الحد الأدنى من الشكلية. ب- حجة منطقية: 'ا'
الباطنة كامنة في التغس ويستحال الوصول إليها ولذا فالإرادة التي يمكن التعرف عليها و التي ترتب الأثر هي الإرادة المعلنة. ج-
حجة اقتصادية و اجتماعية: إن الغير لا يستطيع أن يتعرف إلا على الإرادة الظاهرة * النتائج المترتبة على الإرادة الظاهرة: الغلط لا
يقدر الرضاء * العبادة الولضحة في العقد زم القاضي + ولا يسمح له بالبحث في نية المتعاقدين 3- موقف المشرع الجزائري: هناك
من يرق من الفقهاء أن المشرع الجزائري أخذ بالإرادة أ- مظاهر الإرادة الباطنة : أخذ المشرع الجزائري بالإرادة الباطنة في
حالات عدة نتكر متها * أن القلط (لمادة 81 قسم. ج) واي (لمادة 6 قسم. ج) والإكراه (الادة 88 قسم.ج) والاستغلال (المادة 90
قنم.